الانتفاضة اسقطت الخيار العسكري الاسرائيلي

قد يكون أهمّ انجاز حقّقته الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، خلال العامين الماضيين، هو ذلك التفاعل العميق الذي احدثته، ولا تزال تحدثه، داخل اسرائيل، على الصعد كافة، السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

فالانتفاضة، التي تحوّلت الى نمط حياة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، أصبحت ـ حسب تعبير عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) ـ أهمّ حدث في اسرائيل، منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ حين «اهتزت الارض حينذاك. وها هي تهتز، الآن، وتهتز معها، كذلك، المفاهيم السياسية والاجتماعية والقيم العامة؛ فما كان قبل الانتفاضة لن يعود ثانية» (دافار، ١٩٨٩/١٢/٧).

وفي طبيعة الحال، فان الانعكاسات التي تفرزها الانتفاضة في مجرى صراعها المستمر مع سلطات الاحتلال، وأدواتها المختلفة، لا بدّ وان تطوّر مواقف أكثر ايجابية لدى الرأي العام الاسرائيلي، الذي سينعكس، بالتالي، على شكل، ومضمون، القرار السياسي الاسرائيلي.

ومع ادراكنا ان الوصول الى ذلك ليس سهلاً، ولن يكون سريعاً، الاّ ان فعل الانتفاضة اليومي داخل المجتمع الاسرائيلي، داخل كل أسرة وكل فرد، لا بدّ وان يسرّع في اجبار اسرائيل على مواجهة الحقيقة الفلسطينية، وذلك عندما يدرك الاسرائيليون، في مراحل مقبلة من مجرى الصراع، ان تكلفة الاحتلال أكبر بكثير من المردود الذي يجنيه، حتى مع الاخذ بالاعتبار الجانب الاكثر أهمية بالنسبة الى اسرائيل، وهو الجانب الأمني.

لقد جاءت الانتفاضة لتعزز الشعور بالحصار الذي تعيشه اسرائيل منذ اقامتها، بشكل أقوى ممّا كان عليه في أية فترة سابقة. وهذا، بالطبع، هو احد «الانجازات التي حقّقها الفلسطينيون المنتفضون. كما فاقمت، الانتفاضة، من العزلة السياسية لاسرائيل، واحدثت شرخاً في النسيج الاجتماعي الاسرائيلي، نظراً الى عدم وجود اجماع على الحرب ضد الانتفاضة، التي هي بمثابة حرب اليأس» (عل همشمار، ١٩٨٩/١٢/٨).

وما يحدث في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، اليوم، هو، بالذات، ما حدث لكل استعمار استيطاني، يعيش أزمة في تثبيت وجوده وسيطرته على الاراضي التي يستعمرها. فقد تصرّفت اسرائيل، خلال العشرين عاماً من احتلال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)، تماماً كما يتصرّف أي استعمار استيطاني تقليدي. فاستخدمت القوة العسكرية لتثبيت السيطرة، واستقدمت المستوطنين لفرض حقائق جديدة على الارض، عبر بناء المستعمرات، وربط اقتصاد المناطق المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي، الى درجة الدمج الكلي تقريباً. بل وأصبح سكان المناطق المحتلة يموّلون جزءاً هاماً من نفقات السيطرة، حيث بلغ فائض الميزان التجاري الاسرائيلي، نتيجة التبادل مع المناطق المحتلة، في أواسط الثمانينات، نحو ستمئة مليون دولار. وبامكاننا ان نقارن مدى الاجحاف اللاحق بالفلسطينيين بفعل هذا الدمج الاقتصادي، اذا عرفنا ان الناتج القومي الاسرائيلي أكبر بـ ١٢ ضعفاً من الناتج القومي للمناطق المحتلة، على الرغم من ان سكان اسرائيل يزيدون بثلاثة اضعاف فقط (عمانوئيل سيفان، هآرتس، ١٩٨٩/١٢/٨).

وقد ضاعف خطورة الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة تلك القيود التي فرضتها اسرائيل على الاستيراد «المنافس» من المناطق المحتلة، وتوقيف الدعم عن المنتجين الفلسطينيين، وفي الوقت عينه، فتحت المناطق المحتلة للمنتجات الاسرائيلية المختلفة، كما منح صناعيون اسرائيليون تراخيص اقامة بعض المشاريع في الضفة الفلسطينية؛ وفرضت اسرائيل ضرائب تصدير على مزارعي الضفة، الذين